

كما لم يتصوره او قد يراى كالاصل فيه بعد فروع الامام فلا يتصور الخا
 اذ ان كانا منسوبة فاما الاصل فليس كذلك استباح الخا والكلية
 حتى لو كان احدهما على كانه قد قرأه والآخر على الارض من نفسه
 انما هو الخا وبقية فعله اختلفت بان كانا بصليان في حروف
 الكعبة كل منهما الاخر لا يتصور الاخر لا يتصور الخا ذات التسع عظام
 الخا كل منهما حتى لو كان بينهما سطوة و نحو هذا لا يتصور و
 الوجه الثاني في شئ انسان الخا انما يشتر ان يكون الامام مائة
 ومائة فانه ان لم يتصور لا يتصور وقد واه به فلا يتصور الخا انما
 قيل في ذات الامر ومفسدة كالمراة وهو غير الصحيح وهو
 لصحة الاقتداء بالخا والامام والمقتدى فكما فعلوا كانهما
 حاشط فانه كانه في حيزه ووجه القامة والبلع غير قابل
 على ما بهن الصنفين لا يتبع والافان كانه في باب او كونه
 يخلو الوصول الى الامام منه وهو متفق فلهذا لا يتبع و
 ان كان الباب مسدودا وكلمة صغيرة لا يمكنه النفوذ
 منها او منبته فان كانه لا يشبه عليه حال الامام بزوية
 او حيا لا يتبع على اختيار الخا ان قال في الحيز وهو الصحيح
 وان كانه على خطه على خلاف ما ذكرناه كان غير متناطولا
 وليس فيه ثقب منع واره لم يكن بينهما حاشط وكذا
 بينهما او بينه المقتدى وبينه الصنف الذي قد مر
 بعد فانه كان اقل مما يمكنه فيه صنف وتم فيه الخا
 لا يتبع مطلقا وان كانه قد مر ما يقوم فيه صنف
 فانه كانه في المسجد لا يتبع وان كانه خارج المسجد

الا يتصور فيه ثبوتها فانهم صنف يحصل به اتصال مع ورتهم
 بحسب قدرتهم بالاتفاق بخلاف الواحدة فانه لا يحصل به الاتصال
 بالاتفاق وكذا الاثبات عند اختلاف الابل يوسف فانه
 الا يتصور عنده كالثبوت في ذلك وفي حكم انعقاد جنة الام
 معها وفي حكم محاذات النساء وقد قالوا ان المسجد انما
 كان كبير احد المسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد
 اثنتي عشرة وقام المقتدى في اقتصاصه من غير اتصال الصنفين
 لا يجوز ولوا فمقتدى على سطح المسجد والكلام فيه كما
 لو اقتدى كل واحد بالجدار وكذا المبتدئة ولو اقتدى
 على جداره بينه متصل بالمسجد ولا يتبع عليه حال الامام
 جازر بخلاف ما لو قام على سطحه حيث لا يجوز وان كان
 لا يتبع عليه حال الامام ولو وصل على كانه خارج المسجد
 ان اتصلت الصنفين جازر والافلا ولو كانا بين الام
 والمقتدى في الجامع او غيره من فانه كانه صورا لا يتبع
 وان كانه كبير بينه والصحيح ان الصنفين لا يمكنه فيه
 سيرة الزورق وان امكنه فهو كبير ومصلح العيد كما يجب
 في الحكم **فصل** فيما يتابع المقتدى في الامام وما
 لا يتابعه الا خلاف في لزوم المتابعة في الاركاره الفعلية
 واقارارها من الركوع والقول وهو القراءه فلا يتابعه فيه
 عندنا بل يتبع ويصحت سوا ذلك ان الامام يجرم بالقرآن
 او لا وعندنا الشافعي يلزم المتابعة في الفاسحة مطلقا الا
 اذا اختلف صوت الركعة وعند مالك واجمعه في الخا فتنه